

صناعة النسيج في السودان المشاكل والحلول

يجب علي الدولة حماية الصناعة المحلية

دور مركز البحوث والاستشارات الصناعية لتطوير التكنولوجيا وربط المؤسسات الصناعية بأحدث ما توصلت إليه مراكز البحوث العالمية

بقلم مهندس / محمد يس  
في ٣ مايو ٢٠٠٩ اقامت لجنة الصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية بالمجلس الوطني بالتنسيق مع اتحاد الغرف الصناعية ورشة عمل بعنوان الصناعة التحويلية في السودان . تناولت الورشة ثلاثة ورقات ( النسيج - الزيوت - الجلود ) تناولت ورقة النسيج عرض مقبول عن النسيج الماضي والحاضر وفاق المستقبل وحصرت المشاكل في عدة محاور أهمها :-  
: سوء سياسات الأجهزة الحكومية .  
: الضرائب ( نيابة خاصة )  
: الجمارك .  
: حماية المنتج المحلي .  
منذ مجي الإنقاذ في عام ١٩٨٩ زرعت شعار ( ناكل مما نزرع ونلبس مما نصنع).....تلك السياسات هي تعبير عن طبيعة



للهذه الصناعة من جديد ، قدموا عصارة انتاجهم الي السوق المحلي والقوات النظامية وبعض المؤسسات الحكومية واستطاعوا ان يغطوا احتياجاتها كما وكيفا والمعرض المصاحب للورشه ينقط جودة ويتحدث تكنولوجيا . تلك المصانع التي واكبت التطور اسهمت في استنهاض النسيج فتحررت اتحاد الغرف الصناعية فتحركت الحكومة فكان القرار الجمهوري رقم (٢٠٠٣-١٥٠) الذي جاء ملزما للمؤسسات الحكومية بشراء احتياجاتها من الملبوسات من المصانع المحلية وكذلك الزام وزارة المالية بالساد ، وبموجبه وقعت تلك

يستصحب معه دور الكادر البشري في التنمية الصناعية .. وكنت اتوقع من وزير الدولة ان يتحدث عن ٢٨٨ ماكينة نسيج حديثة تم استجلابها لمصانع ( كوستي والدويم وشندي ) وهي ملقاة علي الارض لاكثر من عامين ولم يتم تركيبها حتي الان فوزارته هي المسؤولة عن اهدار تلك الثروة ولعمري ان وقود عربات تلك الوزارة لمدة اسبوع فقط يكفي لتركيب تلك المصانع وتشغيلها . ازدهار صناعة النسيج يلزمه تخلص السلطة من عقلية الاقطاعيات التي يدبرون بها مؤسسات الدولة ، ووقفه حازمة من قبل المجلس الوطني في سبيل تنفيذ القرار (١٥٠-٢٠٠٣) ومسالمة الذين يعيقونه . وكذلك مؤسسات الضرائب والجمارك والمواصفات والمقاييس يجب ان تحمي الصناعة المحلية ، أما مركز البحوث والاستشارات الصناعية عليه ان يطور باستمرار من التكنولوجيا في السودان بربط كل المؤسسات باحدث ما توصلت اليه مراكز البحوث العالمية .

المطرقة  
من الله عبدالوهاب  
meno1230@gmail.com

حق العمل حق دستوري وانساني

ظلت كل النظم غير الديمقراطية والتي تولي نفسها مقاليد الحكم ظلت دائما دائما اول ما تفعله بعد الغاء الدستور وحل الاحزاب والنقابات تقوم عند استهلالها ادارة دفة البلاد ان تحيل المعارضين لها من عمال وادريين وموظفين يحملون كغيرهم هم البلد وقضاياها الي ماسمي بالصالح العام وبذلك تفقد البلاد خبرات تلك الكوادر وتجربتهم بعد تاهيل صبرت عليه الامة لكي يقدموا لها عملا وفعلا .. وقد برهنت الاحداث ان الفصل لـ ( الصالح العام ) يأتي بضرر يصعب تعويضه جراء ما يسببه من ربكة في قلة الكوادر وانسياب العمل ومن الجانب الآخر ما يخلفه من ظلم وعين وضنك في الحياة تتحملة الاسر وتعاني منه العائلات جراء فقدان العمل . اما من ناحية القوانين فالعملية تحتاج لنظرة شاملة واعادة نظر فقوانين العمل السارية الان ان كانت التي تحكم القطاع العام أو القطاع الخاص كلها يوجد بين جنبها ثغرات تتيح التشريد والفصل والايقاف بينما نجد الفرص تضيق قبالة حق العامل في الاستمرار والامتياز او ضمان حق الدفاع في مواجهة مخدومه او في حالة فقدان عمله بصفته مواطن يكبح لاعالة أسرته وحفظ كرامتها وبالتالي يصب انتاجه لخير وتقدم بلاده عليه ومما تقدم يصبح النظر في امر القوانين السارية حاليا ضروريا لتنماشي مع النحول القادم وقياسا علي ذلك تصبح النظرة الجاهد في مسألة حق العمل دستوريا ضرورة يجب ان تجد الاهتمام من القوي السياسية والنقابية . عليه يبقى علي القوي السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنشطين النقابيين يبقى عليهم ان يعملوا بكل قواهم وبالحوار لكي يتحقق مطلب حق العمل كمطلب دستوري وانساني خاصة اننا فادمون علي مرحلة تحول سياسي يتطلب من الجميع وضع اسس واركاب استقراره وهذا لايتأتى الا باجازة قوانين مستمدة من الدستور الذي يضمن حق العمل مثله مثل حق المواطنة .

قبل حرب المياه !!

الصندوق الأسود في قطاع مياه الشرب وتطبيقات القرار ٩٣/١١٥٥ بالجزيرة

المايوي بما يسمى آنذاك بالعون الذاتي وتختلف الأسباب والضرورات فيما بين (مايو/ الإنقاذ) حيث املتها في التسعينيات سياسات الخصخصة بيع القطاع العام التي تحتاج إلى خطاب تبريري لإعادة تبويب مدخرات المجتمع المدفوعة في مقابل الخدمات الأساسية وسحبها واستثمارها من جديد لصالح تمويل القرار السياسي ومتطلبات التعبئة ولحماية المخدّم ، الدولة من الدفوعات القانونية. وجاء المسمى الثاني فيما يسمى بالوظيفة الشاملة لأغراض فتح منافذ للكارر السياسي في التوظيف فمن الية التمكين في السوق والخدمة العامة التي املته كذلك ضرورات ومالات الصراع على توزيع الثروة والسلطة وتطبيقاتها في خارطة الواقع اليومي وإدارة الدخل القومي. وشاهد سلبيات تطبيق القرار ٩٣/١١٥٥ في المياه:- تمثل هيئة مياه ولاية الجزيرة من واقع تحويل خدمة المياه إلى سلعة بعد صدور تعريفة المياه لسنة ٩٧ نموذجاً تطبيقياً يضاعف الية الرقابة والتخطيط وذلك بنشوء التجربة الماثلة من ١٩٩٣-٢٠٠٧ ولعمومية الافادة والشهادة التي تقتضي ان تكون من جهة ذات إختصاص نورد: \* تقرير المراجع القانوني العام لولاية الجزيرة لسنة ٢٠٠٦م.



التي ضاعت على هامش مردود السياسة الخارجية آنذاك. وعلى ضوء القرار ٩٣/١١٥٥ الصادر من مجلس الوزراء في أغسطس/١٩٩٣م خرج قطاع مياه الشرب الحيوي من دائرة الرقابة على مستوى الأداء والتخطيط، وابتدع منظور التسعينات على هامش تطبيقات النظام الفيدرالي سميات جديدة: \* الموارد الذاتية، في إدارة الإيرادات العامة. \* والوظيفة الشاملة في إدارة القوى العاملة وشئون الأقرار. وعرف مسمى الموارد الذاتية ابان العهد

والنائب العام حالياً بالجزيرة ) وهي من المؤسسات التي نالت شرف السونده ١٩٥٧ حيث مهر مديرها العام اذك الباشمهندس ) كامل شوقي) أول قرار وطني بعد الاستقلال. كانت هيئة مياه المدن القسم الثاني في شركة الماء والكهرباء - الهيئة القومية للكهرباء لإحقاق وكانت تعني بتوزيع الماء وتنقيتها عبر محطات التنقية القائمة علي ضفاف النيل للمدن الكبرى كالخرطوم وسنار وبحري وشندي وبيروتسودان .. الخ ) في الثمانينات ابان العهد المايوي واضيفت لها ما يسمى / ابار التقوية / التي نصّخ مباشرة في الشبكة العامة وانحرت أخيراً فكرة ابار التقوية تعاونا فنياً بين الهيئتين وامكانية توحيد مرفقي المياه لاحقاً في ١٩٩٣ برنامج الاستراتيجية الشاملة وقطاع المياه : نزل قطاع المياه الحيوي اروة مؤتمتر الاستراتيجية الشاملة وخرج واقعي الخصخصة تطارده منذ ١٩٩٢ هرع اليه مستثمرو رأس المال المحلي وأثرياء ( الوكالة) تحت شعارات تحرير السوق ومتطلبات عولمة النظام العالمي الجديد وتأسيس الأشكال الاعتبارية الجديدة في مجال المياه ( هيئة المياه العامة والشركات ) وهي شركة الحفر الوطني ، شركة السدود

بقلم محفوظ التاجي / مدني  
قطاع المياه للشرب يضم هيئة المياه العامة ) وهي بلغة الفصل ما بين المدينة والريف هيئتان:  
وهيئة توفير المياه الريفية ١٩٢٠ - ١٩٩٣ : ونفذت هيئة توفير المياه الريفية أضخم الحملات في محاربة العطش علي مستوى الشرق الأوسط وغرب السافنا بخبرات وطنية وأوربية وسوية عبر العديد من القروض السلعية الضخمة في مجال تقنية المياه تحت إشراف أول معهد فني اختصاصي في مجال المياه في أفريقيا والعالم العربي معهد ود مقبول لعطوم الأرض والمياه . وكانت لهيئة توفير المياه الريفية اقسامها الفنية المختلفة والشهيرة كالحفر الجوفي والتركيب والهندسة المدنية والجيولوجيا وأبحاث المياه كانت تمثل أكبر مخدم في المجال الهندسي بالسودان ومركزاً تدريبياً هاماً وخرجت من صلبها عقب القرار ٩٣/١١٥٥ اربع شركات شملت تخصصاتها الفنية القديمة وجاء منها أشهر الخبراء في مجال هندسة المياه والهندسة العامة المدنية وفي مجال الادارة والعمل العام جاء منها أكثر من ١٧ سبعة عشر من المشاهير في العمل العام والوزراء ومن الوزراء نذكر علي سبيل المثال الباشمهندس مامون حمدي ، وابو بكر وإيدام وأدم سليك ود. شريف النهامي وشريف الحسن ود. نافع ( أيام وزارة الزراعة ) والطيب سوار ومن المشاهير في العمل العام ( عبدالله نصر قناوي وأحمد الرزم ) المستشار القانوني

الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الوطنية تحوض انتخابات اللجان التسمية

من أجل تقطع طريق الشمولية  
الأحزاب السياسية الوطنية المعارضة قررت خوض انتخابات اللجان الشعبية بفهم ان اللجان الشعبية هي لجان خدمية بصفة حكومات قاعدية. لها أهدافها وفق القانون ولها مصادر تمويل، وبفهم من التنسيق السياسي في الوهلة الأولى، ان الأحزاب ستخوض انتخابات اللجان الشعبية عبر تحالف سياسي وعبر ممثلين للأحزاب المشكلة للتحجج، كما في التجارب البرلمانية السابقة. ولكننا بفهمنا السليم لدور وهام اللجان الشعبية لن نخوض الانتخابات بالفهم السابق. إذ يتشكل دورنا في تعبئة الجماهير ورفع وعي المواطنين حول مهام ودور اللجان الشعبية وضرورة إمسك المواطنين بالقضايا التي تمس حياتهم اليومية كنفائيا الصحة والبيئة والتعليم. الخ ووفق الجبايات المكثفة والمهرفة للمواطنين. وإن دورنا في إنتخابات اللجان الشعبية هو المساعدة عبر التعبئة والتوعية والتصدى لمثل هذه القضايا. ويظل هدفنا هو استنهاض حركة جماهيرية ستتصدى مستقبلاً لقضايا الوطن المختلفة وتقوم بإرادتها الحرة مواطنين صالحين مؤهلين لإنجاز مهام واهداف اللجان الشعبية. انتظمت القوى السياسية الوطنية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني المنضوية تحت لواء التجمع في خوض معركة انتخابات اللجان الشعبية على مستويين. في المستوى الأول نخوض المعركة من أجل تحقيق قوانين ولوائح ديمقراطية وتصفية القانون غير الديمقراطي للجان الشعبية، وفي المستوى بناء التجمعات القاعدية على مستوى المدن والمحليات والأحياء. ويفهم لأهمية ودور اللجان الشعبية في معركة الانتخابات القادمة تسعى القوى السياسية والوطنية لدفع المواطنين للمشاركة في معركة التسجيل لإنتخابات العامة. إن إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي هي معركة الجماهير تبدأ بتحرير إرادة الجماهير تأسيساً لديمقراطية راسخة وهو واجب لا يدانيه واجب آخر.

حسن عثمان  
لجنة الانتخابات المركزية

تدعيم دور المرأة في النشاط الاقتصادي

نظرة بعض النساء للعمل تتأثر بنظرة المجتمع السالبة لعمل المرأة وفقا للتنشئة الاجتماعية (مسؤولية الرجل في الإنفاق) ٤/القانون القانون عموما فيما يتعلق بالمرأة متناقض بشكل عام فهو يقر بمبدأ المساواة لحد كبير في قوانين العمل ولكنه في قوانين الأسرة يتبنى فلسفة الفكر الديني للفرقة بين الجنسين الرجل ينفق والمرأة تطع لذلك فإن القواعد القانونية والأعراف الاجتماعية يخالفان لإنتاج ثقافة تمييز ضد المرأة ٥/الإعلام الصورة السلبية لعمل المرأة في الإعلام ومناهج التعليم حيث يحصران صورة المرأة في الاهتمام بالطبخ والتدبير ومواد التجميل /الخصخصة ادت سياسة الخصخصة التي اتبعت بواسطة الحكومة الحالية الي تشريد ٢٢الف تتراوح اعمارهم بين ٢٥ الي ٣٥سنة تصل نسبة النساء بينهم الي اكثر من ٥٤,٨ ٪ ادت هذه الاسباب وغيرها للحيلولة دون اطلاق طاقات المرأة السودانية وتقدمها في مجال العمل الاقتصادي لذلك فانه لا بد من تدعيم العمل في المناهج وترسيخه كواجب لخدمة المجتمع والتركيز علي ابراز النواحي الايجابية في



امال حسين الزين (المحامي) شندي

المتعلمات والمهاجرات من مناطق الانتاج الي المدن بسبب الحرب الي العمل في مهن هامشية نجد الي جانب هذا عدة اسباب منها:- ١/الزواج الاغلبية من النساء العاملات في السودان من غيرالمتزوجات يتركن العمل بعد الزواج كما ان غالبية العاملات المتزوجات يتركن العمل بعد الإنجاب ونسبة كبيرة من الامهات العاملات يتركن العمل لعدم استطاعتهن التوفيق بين واجباتهن المنزلية وواجبات الامومة ومتطلبات الوظيفة ٢/سن الزواج يتم تزويج عدد كبير من الفتيات في السودان في سن التعليم الاولي (مرحلة الاساس) فيتحولن بعد الزواج الي فاقد تربوي

تقع خارج حدود الانتاج وبالتالي لا تدخل ضمن حدود العمل الاقتصادي المنتج ولكن النساء يمارسن ايضا العمل خارج المنزل بمقابل وجزء كبير منهن يمارسن العملين معا . في السودان كشف التقرير الذي اعدهت لجنة مشتركة من خبراء وطنيين ومنه برنامج الانشاء التابع للامم المتحدة ان هناك انحراف غير مبرر لمسار تقدم المرأة السودانية وانها تعاني من تدهور مريع في تحقيق طموحاتها مساواتها مع الرجل علي الرغم من ان عدد النساء وصل الي نصف السكان (كل ٩٧ امرأة مقابل ١٠٠ رجل ) وان النساء يتولين اعالة حوالي ٢٧٪من الاسر مع وجود فوارق بين الريف والحضر كذلك ورد في التقرير وجود فوارق بين الجنسين في العمالة رغم ارتفاع نسبة مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية من ١٨٪ الي ٣٠٪ وان النساء يمثلن نسبة ٣٧,٩٪من القوة العاملة في البلاد مع التدني في احتلال المواقع القيادية. بالبحث عن اسباب هذا التردى في اوضاع المرأة في السودان نجد الي جانب الحروب التي طالت اكثر من جزء من البلاد وادت الي فقد الكثير من الاسر لعائلتها الامر الذي دفع بالكثير من النساء غير

يعرف العمل علي انه المجهود الذي يبذله الانسان سواء كان عضليا (بمعني استخدام الفرد لقواه المختلفة من اجل تحقيق منفعة) كما يعرف العمل الاقتصادي بانه النشاط الذي يبذله الانسان عن وعي وقصد من اجل الحصول علي منفعة اقتصادية اى انه يؤدي الي انتاج الاشياء التي تشبع الحاجات البشرية او الاشياء التي لها قيمة استعمالية وفقا لهذين التعريفين ظلت المرأة تعمل منذ فجر التاريخ وحتى الان تبدا العمل منذ نشأتها في بيت ابها ثم بيت الزوج في اعمال مختلفة مثل اعمال الزراعة وتصنيع منتجات الفاكهة والماشية وتربية الحيوانات وغيرها من الاعمال بدون اجر ومنذ منتصف القرن العشرين بدأت اعمال النساء تتنوع وبدأ عملها يتطور بتطور المجتمع وتغير البناء الاقتصادي والاجتماعي (تزايد وتوسيع قاعدة تعليم البنات) بدأت تعمل في مجال التعليم والادارة ، في الريف تقوم النساء بالعمل الزراعي كجزء من الاعمال المنزلية ويعتبر غالبا عمل غير ماجور من هنا يتضح ان معظم عمل المرأة يدخل في النشاطات المنزلية وهي في واقع الحال نشاطات اقتصادية لكنها